أ. سميرة الصاوي مجيد

محاضـــر مســـاعد بكليـــة القـــانون تخصـص قـانون جامعـة عمـر المختـار البيضاء.

عنوان البحث

تكييف جائحة كورونا في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون المدني الليبي

المستخلص:

تعتبر أزمة كورونا أزمة حقيقية أثرت بشكل كبير في مختلف المجالات مما دفع أغلب الدول إلى اتخاذ العديد من القرارات والتدابير الاحترازية للوقاية من هذه الجائحة ، وللحد من انتشارها مثل حظر التجول أو إغلاق المنشآت والمحلات التجارية والمنافذ الجوية والبرية ، ومما لا شك فيه أن مثل هذه القرارات لها تأثير على التوازن العقدي ، فالعقد كفكرة عامة يقوم على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين إلا أنه قد تحدث ظروف أو حوادث استثنائية كجائحة كورونا ، يصعب معها على المتعاقدين الوفاء بالتزاماتهم ، مما يستدعي ضرورة الوقوف على أهم النظريات (القوة القاهرة والظروف الطارئة) التي نظمها القانون المدني في حالة الأزمات والكوارث لمعرفة مدى كفاية هذه النصوص ونجاحها في إيجاد تكييف قانوني للجائحة ، كما إن الشريعة الإسلامية قد أقرّت بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وأقرّت بضرورة التوازن بين أطراف العقد ووجوب الوفاء بالالتزامات ، وهذا أمر تتفق فيه الشريعة الإسلامية مع المذاهب القانونية الحديثة ، بل وقد سبقت إليه، فالمتتبع للتراث الفقهي الإسلامي يجد أن هناك كم هائل من المعالجات لحالات الجوائح ،

حيث عرف علماء المسلمين الجائحة ، ووضعوا لها الحلول الممكنة عن طريق نظريات كاملة كنظرية الجوائح ونظرية العذر .

الكلمات المفتاحية الدالة : جائحة كورونا ، قوة قاهرة ، ظرف طارئ ، نظرية الجوائح، التزامات عقدية.

Summery :

The coronavirus crisis is a real crisis that has greatly affected various areas, prompting most countries to take many decisions and precautionary measures to prevent this pandemic and limit its spread Such as curfews, the closure of facilities, shops, and air and land ports Of course, such decisions have an impact on the contractual balance The contract is based on the principle of Sharia Contract for Contractors. This means that exceptional circumstances or events such as the coronavirus pandemic may occur, making it difficult for contractors to fulfill their obligations. This makes it necessary to learn about the most important theories, such as force majeure and the emergency conditions regulated by civil law in the event of crises and disasters, in order to determine the adequacy of these provisions and their success in creating a legal adaptation to the pandemic. Islamic Shariah has also recognized the principle of Sharia Contract for Contractors and has recognized the need for balance between the parties to the contract. The obligation has to be fulfilled and this is something in which Islamic Shariah is in accordance with modern legal doctrines and has even been mentioned before. The observer of the Islamic jurisprudential heritage finds that there are huge remedies for cases of pandemics where Muslim scholars have known the pandemic and have made possible solutions for them through complete theories such as the theory of pandemics and the theory of excuse.

Function keywords: coronavirus pandemic, force majeure, pandemic theory emergency, contractual obligations .

المقدمـة

امتد أثر جائحة كورونا ليشمل جميع مجالات الحياة في كل دول العالم ، حيث بدأت تداعياته منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية عام 2019، إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية ، بأنه وباء عالمي كما أن هذا الوباء أثار العديد من الإشكالات القانونية في العقود ، فهو أمر خارج عن إرادة المتعاقدين بحيث لا يمكن توقعه أو دفعه مما قد يؤدي إلى أن يصبح تنفيذ المدين لالتزامه العقدي مستحيلاً أو يهدده بخساره فادحة تخرج عن حدود المألوف في التعامل وكذلك مدى إمكانية اعتباره أحد تطبيقات القوة القاهرة أو الظروف الطارئة ومدى اختلاف وجهات النظر حول مدى توافر شروط كلا النظريتين من عدمه أو اعتباره أحد تطبيقات نظرية الجوائح في الشريعة الإسلامية .

إشكالية البحث:-

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل اشتملت الشريعة الإسلامية على نظرية قادرة على النهوض بالتوازن العقدي، وقادرة على استيعاب ما يطرأ من مستجدات في وقتنا الحالي، وهل يمكن اعتبار فيروس كورونا من الجوائح في الشريعة الإسلامية؟
2. ما هو التكييف القانوني الصحيح للجائحة في ظل عدم وجود قانون ينظم الحالات الناتجة عنها، هل يمكن اعتبارها قوة قاهرة يترتب عليها انهاء العلاقة العقدية، أم هي ظرف طارىء يتدخل بموجبه القاضي لإعادة التوازن العقدي بين طرفيه؟ وهل تشمل الجائحة كل العقود بما فيها العقود الفوريه؟

أهمية البحث :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث عن الموقف القانوني للالتزامات العقدية في ظل جائحة كورونا ، والبحث عن رأي الشريعة الإسلامية في الجوائح وكيف تعامل الفقهاء معها ؟ .

أهداف البحث : -

تهدف الدراسة إلى البحث في التوازن العقدي، وعن مدى نجاعة نظريات القانون المدني في وضع تكييف ملائم لجائحة كورونا ،كما تهدف إلى الكشف عن مدى أسبقية الشريعة الإسلامية في استحداث نظريات فقهية متكاملة تقدم حلولاً تنهض بمبادئ العدالة، وبيان مدى إمكانية تكييف فيروس كورونا بأنه من الجوائح في الشريعة الإسلامية .

منهجية البحث : -

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في مناقشة مفهوم الجائحة ومحاولة الفكر القانوني في التصدي للحالات والظروف غير المألوفة ، وبمقارنة أحكام القانون المدني بأحكام الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة :-

1. بحث بعنوان الجوائح عند المالكية للمؤلف د. عبد الله الصيفي، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية العدد 3، 2007 وقد تناولت هذه الدراسة الجائحة لدى المذهب المالكي وانتهت بأن الجائحة اللاحقة بالثمار اذا استوفت شروطها المُعتبرة فإن الخسارة الناجمة عنها تكون على البائع لا على المشتري ، وهذا ما نتفق فيه مع هذه الدراسة ولكننا نختلف عنها بأنها اقتصرت على المذهب المالكي فقط والذي يختلف في بعض شروطه المتعلقة بالجائحة عن شروط الجائحة لدى جمهور الفقهاء وقد

حاولنا في هذا البحث إعطاء فكرة عامة عن المذاهب الفقهية الآخرى لنكون اكثر إلماماً بنظرية الجوائح من جميع جوانبها.

2. بحث بعنوان الآثار القانونية لانتشار فيروس كورونا على الالتزامات التعاقدية بين القوة القاهرة والظروف الطارئة، للمؤلف د. علي بابكر ابراهيم مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الشرعية، العدد 199، 2021 وقد تناولت هذه الدراسة مدى تأثير فيروس كورونا على الالتزامات العقدية في محاولة لتكييفه بإعطائه وصف القوه القاهرة اذا اصبح تنفيذ الالتزام العقدي مستحيلاً أو الظرف الطارئ اذا اصبح تنفيذه مرهقاً وهذا ما نتفق فيه مع هذه الدراسة ولكننا نختلف عنها بأنها اقتصرت على التكييف من الناحية القانونية فقط بينما تناولنا إضافةً إلى التكييف القانوني؛ التكييف الفقهي للجائحة أيضاً، على اعتبار إن الشريعة الاسلامية صالحة لكل زمان ومكان، ولها الافضلية والاسبقية على كل القوانين الوضعية.

خطة البحث: . تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين على النحو الآتي: .

المبحث الأول :. مفهوم الجائحة وأثرها على العقود .

المطلب الأول : ماهية الجائحة.

المطلب الثاني : أثر الجائحة على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين .

المبحث الثاني:. تكييف جائحة كورونا

المطلب الأول: جائحة كورونا في الشريعة الإسلامية .

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لجائحة كورونا.

المبحث الأول

مفهوم الجائحة وأثرها على العقود

تعتبر جائحة كورونا جائحة واسعة الانتشار، وقد أثرت تأثيراً كبيراً على سائر العلاقات والالتزامات العقدية ، ويظهر ذلك التأثير واضحاً على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين وهو المبدأ الذي يعد بدوره من الأسس الثابتة فقهاً وقانوناً، ونتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالجائحة في (مطلب أول) ومعرفة مدى تأثيرها على العقود في (مطلب ثان).

المطلب الأول : . ماهية الجائحة

للوقوف على ماهية الجائحة والمعنى المقصود لها فلابد من تعريفها وبيان أنواعها ، وبصفه خاصة في الفقه الإسلامي الذي كانت له الأسبقية في تناول الجائحة على القوانين الوضعية.

الفرع الأول :- تعريف جائحة كورونا :-

لفهم المقصود بالجائحة بصورة أكثر شمولية فيجب تعريفها من ناحية اللغة والاصطلاح الشرعي ومن الناحية القانونية، وكذلك تعريفها من الناحية الطبية على اعتبار كورونا مرض فيروسي.

أولاً: - تعريف الجائحة لغة واصطلاحاً :-

تعريف الجائحة في اللغة : الجوح من الاستئصال والاجتياح [1] والجوحة أو الجائحة :الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنةٍ أو فتنة [2] وجائحات وجوائح :داهية ومصيبة تحلّ

---

[1]. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب، ت : عبد الله على الكبير ،محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الأولى ، د. ت، ص718.

[2]. ابن منظور ، لسان العرب ، المرجع السابق ,ص719.

بالرجل في ماله فتجتاحه كله.[3]

والجائحة في اللغة تأتي على معنيين الأول :عام فتطلق على كل مصيبة عظيمة ، دون تحديد لمحل الهلاك ، والمعنى الثاني :خاص فتطلق على كل مصيبة مُهلكة للمال ،أي بتحديد محل الهلاك بالمال وهو ما يتوافق مع تعريف الجائحة في الاصطلاح.[4]

تعريف الجائحة في الاصطلاح: عرّف الفقهاء الجائحة بتعريفات كثيرة ومن هذه التعريفات:.

1. **تعريف الشافعية :.** قال الشافعي "جماع الجوائح كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جنايةِ آدمي.[5]
2. **تعريف الحنابلة :-** هي كل آفة لا صنع للآدمي فيها كالريح والبرد والسيل والعطش.[6]
3. **تعريف المالكية :-** عرّفها ابن عرفة بأنها "ما أُتلف من معجوزٍ عن دفعه عادة قدراً من ثمر أو نبات بعد بيعه.[7]

ويلاحظ من هذه التعريفات أن الفقهاء قد عرّفوا الجائحة بتعريفات عديدة فمنهم مَن وسّع من مفهومها ومنهم مَن ضيق منها فجعلها محصورةً في الثمار والزروع ، ومنهم من لم يأخذ بها مطلقاً كالأحناف.[8]

---

[3]. عمر، أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الأول ، عالم الكتب ،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2008، ص417.

[4]. بو خالفي، أمال، بركاني،أم نائل ، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي فيروس كورونا كوفيد19 أنموذجاً، مجلة الشهاب ،المجلد 07، العدد 01 ،2021، ص250.

[5]. ابن منظور ،لسان العرب, المرجع السابق ، ص719.

[6]. ابن قدامة ، موفق الدين أبي محمد ،المغني ، ت عبدالله بن عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتاب ، الطبعة 3،1997، الجزء الرابع ، ص81.

[7]. ابن عرفه، محمد الورغمي التونسي، المختصر الفقهي، ت حافظ عبد الرحمن محمد، المكتبة الوقفية، الطبعة 1، 2015، ص189.

[8]. عرف الفقه الإسلامي نظرية الظروف الطارئة قبل القانون الوضعي وأطلق الجمهور عليها وصف الجائحة أما الفقه الحنفي فأطلق عليها مبدأ العذر أو الأعذار في الإجارة والبيع والمقصود بالعذر هو العجز عن المضي في موجب العقد إلا بضرر يلحقه لم يلتزمه بالعقد فكان محتملاً للفسخ في هذه الحالة كما في بيع العين إذا اطلع المشترى على عيب بالمبيع وكما لو حدث عيب بالعين المستأجرة ، يونس،

د.عمرو خضر ،جائحة كورونا وأثرها على الالتزامات التعاقدية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية

وهذا الخلاف مرجعه اختلاف الفقهاء في الآخذ بالجائحة من عدمه إلى فريقين : .

الفريق القائل بوضع الجوائح عن المشتري وأدلته: .

وهم المالكية والحنابلة والشافعية في مذهبهم القديم [9] وقد استدلوا بالآتي: .

1- من القرآن الكريم قوله تعالى" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ".[10]

2- من الأحاديث : عن جابر رضي الله عنه قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن بعت لأخيك ثمراً فأصابته جائحة ، فلا يحلّ لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق".[11]

والحديث كان صريحاً في الحكم بوضع الجائحة الطارئة بعد البيع الصحيح بعد بدو الصلاح فلا يجوز أخذ المال بمقدار التالف بسبب الجائحة بل يحرّم ذلك على البائع ،لأن المشتري يكون قد دفع مالاً في غير مقابل عند إصابة الثمرة بالجائحة.[12]

الفريق القائل بعدم وجوب وضع الجوائح وأدلته: .

وهم الأحناف والشافعية في مذهبهم الجديد وقد استدلوا بالآتي : .

من الأحاديث :. عن عُمرة بنت عبد الرحمن رضي الله عنها قالت :- ابتاع رجل ثمر حائط في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فعالجه وقام فيه ، حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط - البستان- أن يضع له أوان يقيله فحلف ألا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله فذكرت له

،المجلد29،العدد2021،3،ص15، عويضات نزار أحمد ،أثر العذر والجائحة في عقدي البيع والإجارة، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ،2003 , ص43.

9. ذهب الشافعية بداية في مذهبهم القديم إلى الأخذ بوضع الحوائج ثم ذهبوا في مذهبهم الجديد إلى عدم وجوب الآخذ بها.

10. سورة النساء ، الآية 29.

11. ابن مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب وضع الحوائج (3) حديث رقم 3 ،15 ج 10.

12. أبو الذهب ، د. حسين بن سالم ، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد8، العدد91، 2011، ص 95.

ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" تألى أن لا يفعل خيراً فسمع بذلك رب الحائط فقال يا رسول الله هو له".[13]

واستدلوا بهذا الحديث على ما ذهبوا إليه بأن الجوائح لو كانت توضع لما افتقر المشتري إلى سؤال رب الحائط أن يحط عنه القدر التالف ولا أن يطلب منه الإقالة.[14]

والواقع أن وضع الجوائح هو المعتبر شرعاً لأن فيه دفعاً للضرر عن المشتري الذي لا قدرة له على دفعه أو إمكان توقعه، بالإضافة إلى أنه خارج عن قدرته لأنه لا يد له فيه وأن الخسارة التي وقع فيها لم تكن مستحقة بالعقد حتى يتحملها [15] وحديث عُمرة رضي الله عنها لم يكن فيه أي تصريح بأن ذهاب الثمرة كان بسبب الجائحة.[16]

وقد عرّف بعض المعاصرين الجائحة بأنها "كل ما لا يستطاع دفعه والاحتراز منه أو تضمينه مما يُتلف المبيع أو يُعيبه بعد تمام القبض.[17]

وإن كان الأصل في مسألة وضع الجوائح لدى الفقهاء القدامى ومن لحقهم في ذلك من بعض العلماء المعاصرين بأنها مرتبطة بالمصيبة التي تلحق عقد البيع في الثمار والزروع قبل تمام القبض فتقضي عليه أو على بعض منه ، وأن الشرع قد حكم فيها بوضع هذه المصيبة عن المشتري ، فإن المتتبع للمسائل والفتاوي التي تصدى لها العلماء في وضع الجوائح يظهر له بأن نظرية الجوائح تشمل مختلف الالتزامات المالية ، أي المنافع المقصودة من العقود ومن غير

---

13. أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب البيوع ، باب الجائحة في بيع الثمار والزرع ،ج 2 , ص 621.
14. أبو الذهب ، د. حسين بن سالم ، المرجع السابق ، ص96.
15. أبو الذهب ، د. حسين بن سالم ، المرجع السابق ، ص97.
16. أبو الذهب ، د. حسين بن سالم ، المرجع السابق ، ص97 .
17. بو خالفي ، آمال ، بركاني ، أم نائل ، المرجع السابق, ص250،251.

العقود ،فالجائحة تشمل كل ما يُوقع ضرراً وهذا هو ما يتوافق مع المعنى العام للجائحة في اللغة.[18]

ثانياً:. التعريف القانوني لجائحة كورونا :.

عرّف بعض الفقهاء القانونيين جائحة كورونا بأنها :" واقعة مادية تؤثر بشكل مباشر وواضح على علاقات الأفراد بوجه عام وعلى التزاماتهم القانونية والعقدية بوجه خاص ،من خلال وضع تنفيذ هذه الالتزامات في ظرف يُخالف الظرف الذي أُتفق على تنفيذ الالتزام فيه[19] والمشرّع الليبي قد أكد أنه إذا اصبح تنفيذ التزام احد الطرفين مستحيلاً في العقود الملزمة للجانبين بسبب اجنبي لا يد له فيه انقضى معه الالتزام والالتزامات المقابلة على الطرف الآخر فقد نصت المادة (168) من القانون المدني على إنه " إذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ بسبب اجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجئ او قوة قاهرة أو خطا من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك" فالمشرع الليبي يأخذ بالقوة القاهرة إذا استحال تنفيذ العقد بسبب أجنبي عن أطراف العقد، وأما إذا كان تنفيذه مرهقاً فيجوز للقاضي أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول طبقاً لنص المادة (147) من القانون المدني وبلا شك فجائحة كورونا واقعة لها تأثيرها على الالتزامات التعاقدية، وقد ذهبت أغلب التشريعات إلى وضع أحكام خاصة تعالج هذه الوقائع حسب تأثيرها على الالتزامات العقدية كالقرارات الصادرة عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومنها القرار رقم(209) لسنة 2020 بشأن إعلان حالة الطوارئ والقرار رقم (215) لسنة 2020 بإعلان حظر التجول، والقرارات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء

---

[18]. بو خالفي ، آمال ، بركاني أم نائل، المرجع السابق, ص250.

[19]. بداع ، محمد الحبيب، عبد العزيز ، علي إبراهيم ، تأثير الحوادث الاستثنائية على العقود ، جائحة كورونا نموذجاً ، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول، 2020، ص18،19.

بحكومة الوحدة الوطنية كالقرار رقم (159) لسنة 2021بشأن التدابير الوقائية لمجابهة فيروس كورونا .[20]

ثالثاً:. التعريف الطبي لجائحة كورونا:-

عرّفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا بأنه :"سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان ،ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تتسبب لدى البشر بأمراض تنفسية تتراوح شدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد ، ويسبب مرض كورونا المكتشف مؤخراً مرض كوفيد 19".[21]

وعرّفت مرض كوفيد 19 بأنه :"مرض مُعدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.[22]

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً في 1/مارس /2021 أن هذا الوباء جائحة عالمية وينتقل من إنسان إلى آخر عن طريق الرذاذ الخارج أثناء العطس أو عن طريق التلامس وتختلف أعراضه من شخص لآخر بين شديدة أو متوسطة الشدة أو بدون أعراض ولا يوجد إلى الآن علاج محدد لمنع هذه العدوى أو للشفاء منها وتظل أساليب الوقاية هي الأساسية في المساعدة على عدم انتشار المرض.[23]

---

20. وقد أصدر وزير الداخلية في الحكومة الليبية القرار رقم (334) لسنة 2020 بشأن حظر التجول بصورة تامة من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً وفي السياق ذاته أصدر المجلس الأعلى مجموعة من القرارات لمجابهة فيروس كورونا المستجد كالقرار رقم (35) لسنة 2020 بشأن وقف العمل بشكل كامل في المحاكم والنيابات العامة والهيئات القضائية ابتداء من تاريخ القرار حتى وقت لاحق ، وكذلك أصدر وزير التعليم بالحكومة الليبية القرار رقم (103) لسنة 2020 بشأن تعليق الدراسة بكافة مؤسسات التعليم .

21. منظمة الصحة العالمية ، مرض فيروس كورونا WWW.Who.int/ar .

22. منظمة الصحة العالمية ، WWW.Who.int/ar .

23. بداع ، محمد الحبيب، عبد العزيز ، علي إبراهيم ، المرجع السابق، ص19.

الفرع الثاني : . أنواع الجوائح :-

لا تقع الجوائح تحت حصر معين، وقد قسمها الفقهاء إلى نوعين من الجوائح:-

أولاً :. الجوائح السماوية : . وهي التي لا دخل للإنسان في حدوثها بل تحدث بفعل السماء كالريح الشديدة والبرد القارص والحر الشديد والأمراض والزلازل ولا اختلاف بين الفقهاء في اعتبار هذا النوع من الجوائح [24] والدليل على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام "أرأيت إن منع الله الثمرة.[25]

ثانياً :. الجوائح البشرية : . وهي التي تحدث بفعل الإنسان كتسلط الجيوش وانتشار أفعال السرقة.[26] إلا أن هناك اختلاف بين الفقهاء على اعتبار هذا النوع من الجوائح أم لا على ثلاثة أراء فمنهم من لم يعتبرها جائحة على الإطلاق ومنهم من اعتبرها جائحة فكل ما يصيب الثمرة من فعل الأدميين يعتبر جائحة ولو لم يكن غالبا أو يمكن التحرز منه ، أما الرأي الثالث فاعتبره جائحة إذا كان فعل الأدميين غالباً ولا يمكن التحرز منه كالجيش والحرب[27] والرأي الأخير هو الراجح لأن ما يمكن توقعه فالمسؤولية فيه على المشتري لتقصيره في التوقع فلا يكون حينئذٍ من ضمان البائع مراعاةً لمقتضى العدالة وإبقاءاً على المسؤولية المدنية.[28]

---

24. سليم، د. محمد محي الدين، ماهية الجائحة في الشريعة الإسلامية ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد6، عدد خاص 2020، ص4.

25. أخرجه البخاري ،كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، باب البيوع ، حديث رقم 2194.

26. عويضات، نزار أحمد ، المرجع السابق ، ص 53.

27. عبد السلام ، د. هدى حسن صديق ،أحكام الجائحة في الفقه الإسلامي ، كورونا نموذجاً، المجلة العلمية ،العدد 33 ،2021، ص820 ،821.

28. أبو الذهب، د.حسين بن سالم ، المرجع السابق، ص 99.

المطلب الثاني :. أثر الجائحة على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين

أثر فيروس كورونا على العلاقة العقدية ،فالعقد وسيلة تواصل بين الأفراد تنشأ بمقتضاه الالتزامات العقدية القائمة على توافق إرادتين لتحقيق مصلحتهما معاً ،فأساس التعاقد هو الإرادة فنظم المشرع العقد بأحكام حقيقية ،مكملة للإرادة المتعاقدة تحقيقاً لمصلحة كل متعاقد في العقد .

الفرع الأول : . أساس القوة الملزمة للعقد :-

للعقد قوته الملزمة إذا انعقد صحيحاً، وهذه القوة تجد مصدرها في القانون وكذلك في الشريعة الإسلامية.

أولاً: . أساس القوة الملزمة للعقد في القانون المدني :-

نصت المادة " 147 " من القانون المدني الليبي في فقرتها الأولى على:-

1- " إن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ".

ويتضح من هذا النص أنه إذا انعقد العقد صحيحاً وتوافرت شروطه وأركانه فإنه يكتسب قوته الملزمة ومرّدها أن العقد شريعة المتعاقدين ويلتزم أطرافه بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه ولا يجوز لأي منهما التحلل منها بإرادته المنفردة [29] بل لا يجوز للقاضي أن يستقل بسلطة نقض العقد أو تعديله لأن مهمته تنحصر فقط على تفسير مضمون العقد لا إنشائه وذلك بالرجوع إلى نية المتعاقدين [30] إلا في الحالات التي يحددها القانون كالسماح للقاضي بتعديل الشروط التعسفية

---

[29]. سويلم ،د. محمد محمد أحمد ، سلطة القاضي في تطويع العقد في ظل جائحة كورونا في القانون المدني، الفقه الإسلامي ، مجلة جامعة الأزهر ، المجلد 22، العدد 2، 2020، ص1088.

[30]. يونس، د. عمرو خضر ،المرجع السابق، ص8.

في عقد الإذعان [31] فمبدأ العقد شريعة المتعاقدين يجد أساسه في ثلاثة أسس أولها سلطان الإرادة وهو الأساس القانوني وثانيهما أخلاقي يتمثل في احترام المواثيق والعهود أما ثالثها فهو اجتماعي اقتصادي تفرضه ضرورة استقرار المعاملات.

وهي فكرة تُوجب احترام مضمون العقد سواءً من جانب القضاء أو من جانب المتعاقدين.[32]

ثانياً: أساس القوة الملزمة للعقد في الفقه الإسلامي :-

سبقت الشريعة الإسلامية جميع القوانين الوضعية في تأكيدها على احترام العقود، فالقوة الملزمة للعقد تجد أساسها في الفقه الإسلامي والذي يُعنى بالأخلاق الحميدة وأولها الوفاء بالعهود.[33]

ودليل ذلك من الكتاب قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ "[34] ومن السّنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم " المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرّم حلالاً أو أحل حراماً "[35].

كل هذا يعد تأكيداً على مبدأ الرضائية في العقود وأنها مصدر قوته الملزمة [36].

الفرع الثاني:- العقود التي تنطبق عليها جائحة كورونا :-

يمر العقد بمرحلتين أساسيتين:- مرحلة تكوين العقد؛ ومرحلة تنفيذ الالتزامات العقدية والجائحة قد تحصل عند إبرام العقد وقبل تنفيذه أو بعد انتهائه وأثناء تنفيذه وتنطبق جائحة كورونا

---

31. يونس، د. عمرو خضر ،المرجع السابق، ص8.

32. منصور, د.جلطي, الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية, مجلة جامعة الجزائر, المجلد 34, العدد خاص, 2020, ص 487.

33. سويلم, د. محمد محمد أحمد, المرجع السابق, ص1087.

34. سورة المائدة, الآية 1.

35. أخرجه الترمذي, تخريج مشكاه المصابيح, رقم الحديث 1352.

36. الافتيحات, د. ياسر عبد الحميد, جائحة فيروس كورونا وأثرها على تنفيذ الالتزامات العقدية, مجلة كلية القانون الكويتية, العدد 6, 2020, ص274.

من حيث المنطق على العقود طويلة الأمد وهذا راجع إلى أن تنفيذ هذه العقود قد يتراخى إلى أوقات طويلة مما قد يؤدي إلى ظهور ظروف جديدة واستثنائية كجائحة كورونا.[37]

ويمكن حصر العقود المتأثرة بجائحة كورونا على النحو الآتي:-

أولاً:- عقود المدة أو العقود المتراخية التنفيذ :-

ويكون عنصر الزمن في هذه العقود عنصراً مهماً، أي توجد فترة زمنية معقولة بين صدور العقد وبين تنفيذه [38] وهذه العقود على نوعين:

1- العقود مستمرة التنفيذ ويقوم هذا النوع من العقود على الانتفاع بشيء كعقد الإيجار سواءً كان محل الإيجار عقاراً أم منقولاً.

2- العقود دورية التنفيذ: وهي العقود التي لا تتحدد وفقاً للمدة وإنما نتيجة لاتفاق الأطراف من أجل إشباع حاجة متكررة لمدة زمنية معينة كعقد التوريد.[39]

ثانياً:- العقود الفورية مؤجلة التنفيذ :-

وهذه العقود هي عقود فورية في أصلها إلا أن التراخي في التنفيذ يكون باتفاق الأطراف[40] وهي على نوعين:

1- عقود البيع:- وهي العقود التي يكون الاتفاق فيها على تأجيل أداء الثمن أو تسليم المبيع إلى أجل معين.[41]

---

37. بكرار, نجمة, بلعجات, قوقو, نظرية الظروف الطارئة, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعه عبد الرحمن ميزة, 2015, ص20.
38. الصادق، د. نزية محمد, النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام دار النهضة العربية, القاهرة,د,ط, 2002, الجزء الأول, ص43.
39. بكرار, نجمة, المرجع السابق، ص35.
40. الصادق، د. نزية محمد, المرجع السابق، ص43.
41. بكرار, نجمة، المرجع السابق، ص37.

2- عقود يكون الثمن فيها على أقساط كتقسيط الثمن على دفعات شهرية.[42]

وهذه العقود تلحق بالعقود المستمرة لأن شرط التراخي متحقق فيها، أما العقود الفورية التي يتم تنفيذها وقت انعقادها فالأصل أن أحكام جائحة كورونا لا تنطبق عليها إلا أذا تخلل التنفيذ الفوري بعد انعقاده وأثناء تنفيذه حادث استثنائي.[43]

ثالثاً:- العقود المحددة :-

وهي العقود التي يستطيع فيها كلا المتعاقدين على أن يحدد وقت إبرام العقد، القدر الذي أخذ به والقدر الذي أعطاه، فهو العقد الذي يُحدد أثناء إبرامه المركز المالي للمتعاقدين [44] أما العقود الاحتمالية فلا تدخل في هذا النطاق لقيامها على المخاطرة والغرّر الصريح.[45]

رابعاً:- العقود اللازمة :-

وهي العقود التي تلقي بالتزامات متقابلة في ذمه كل متعاقد [46] ومقتضى اللزوم هو عدم استبداد أحد الطرفين بفسخ العقد دون رضا الطرف الآخر.[47]

المبحث الثاني

تكييف جائحة كورونا

على اعتبار أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالجوائح حيث وُجدت نظرية بأكملها تتحدث عنها ولذلك ظهرت الحاجة لمعرفة انطباق هذه النظرية على جائحة كورونا في (مطلب أول) وظهرت الحاجة إلى تحليل جائحة كورونا من الناحية القانونية

---

42. بوضاية، مراد، العقود المالية وأزمة كورونا، مجلة بيت المشورة، العدد 13، 2020، ص89، 90.

43. بوضاية، مراد، المرجع السابق، ص90.

44. الأزهري, د. محمد علي البدوي، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، د.ط، ٢٠١٨، الجزء الأول، ص43.

45. بوضاية ، مراد, المرجع السابق، ص90.

46. الصادق, د. نزية، المرجع السابق، ص40.

47. بوضاية، مراد، المرجع السابق، ص90.

لإلباسها الوصف الصحيح من أجل تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق عليها(في مطلب ثان) .

المطلب الأول: جائحة كورونا في الشريعة الإسلامية

إن الفقه الإسلامي شامل لكل المستجدات ويعالج كل المشاكل سواءً في مجال العبادات أو المعاملات، وقد وضع نظرية متكاملة تتعلق بالجوائح وتنهض بالتوازن العقدي حين يختل.

الفرع الأول: نظرية الجوائح في الشريعة الإسلامية :-

وذلك من حيث تعريفها وبيان شروطها والحلول التي تقدمها هذه النظرية:

أولاً:- تعريف نظرية الجوائح :-

1. التعريف بنظرية الجوائح والمقصود بوضع الجوائح:

تقوم نظرية الجوائح على اعتبار أن هناك حادث أو ظرف طارئ نشأ بعد إبرام عقد البيع على الزروع والثمار، وهي الجائحة غير المتوقعة والمتعذر دفعها عن المبيع غالباً، فتؤدي إلى تلف المبيع كلياً أو جزئياً فيتضرر المشتري بتلك الجائحة ضرراً فاحشاً فيما لو أُجبر على المضي في موجب العقد، فيتم التدخل في الالتزامات العقدية عملاً بمبدأ التوازن العقدي بسبب هذا الحادث الفجائي [48] فنظرية الجوائح تعمل على رفع الضرر عن المشتري المنكوب بخسارة فادحة لم تكن مستحقة بالعقد وليس له القدرة على دفعها ولا يد له فيها فيتدخل المشرع ويجعلها من ضمان البائع لا المشتري، فيكون الثمن المدفوع مساوياً للسلعة المشتراة. [49]

48. أبو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق, ص94.

49. أبو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق, ص94.

ويمكن تعريف نظرية الجوائح بأنها:- مجموعة من القواعد والأحكام التي تعالج الآثار الضارة اللاحقة بأحد الملتزمين بعقد أو بغيره، والناتجة عن تلف المُلتزَم به أو المنفعة المقصودة منه أثناء التنفيذ[50]

ولكن يبقى السؤال عن محل الجائحة وعن الزمن المعتبر للقضاء بالجوائح.

2. محل الجائحة :

اقتصر حديث فقهاء المذاهب على إعمال فكرة الجوائح في الثمار والزروع فهي ترد على البيع كعقد وعلى الثمار كمحل وكما سبق القول فالجوائح لا تنحصر في الثمار والزروع فقط بل تتعداها إلى عموم الأموال والعقود وما كان سبب حصر محل الجوائح على الثمار والزروع حيث توضع عن المشتري وتكون من ضمان البائع إلا لإختلاف الفقهاء في الثمار والزروع التي يشملها وضع الجائحة.[51]

والمقصود بوضع الجوائح : هو الحط من الثمن مقابل ما تلف من الثمار, أي خصم جزء من المبيع مقابل ما تلف منه.

3. الزمن المعتبر في وضع الجوائح:

---

[50]. الصالح، نوار السادات، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي والقانون، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، 2019، ص16.

[51]. اختلف الحنابلة والمالكية في بيان ما توضع فيه الجائحة، فأما الحنابلة فقد اختلفوا في جائحة الثمار على قولين الأول: إنها تختص بالنخل فقط والثاني: أنها تختص بالثمرة وكل مسألة أصل يتكرر حملة كالخيار ونحوه وهو عليه أكثر فقهاء المذهب، واختلفوا في الزروع على قولين= =الأول: أن لا جائحة فيها لأنها لاتباع إلا بعد تكامل صلاحها بخلاف الثمرة التي تباع بمجرد بدو الصلاح والثاني: أن فيها جائحة كالثمرة، أما المالكية فلم يختلفوا على اعتبار الجائحة في الثمار ولكنهم اختلفوا في اعتبار البقول، والمعتمد في المذهب أن فيها الجائحة، وسبب اختلافهم فيها هو اختلافهم في تشبيهما بالأصل وهي الثمار، وأن ما يعتبر في وضع الجائحة هو كل بيع يُحتاج إلى بقائه في أصله لتمام طيابة كثمرة النخل والعنب إذا اشُتري عند بدو صلاحه والثمرة التي يُحتاج إلى بقائها في أصلها لبقاء رطوبتها كثمرة العنب إذا اشتريت بعد انتهاء طيبها ،وكالبقول والبصل والثوم والجزر وما يُحتاج إلى بقائه في أصله لتمام صلاحه وأما ما لا يُحتاج إلى بقائه في أصله حتى تمام صلاحه كالتمر اليابس والزرع فلا جائحة فيه، عويضات، نزار أحمد، المرجع السابق، ص69، سليم، د. محمد محي الدين، المرجع السابق، ص22.

اتفق الفقهاء القائلون بوضع الجوائح على أن الزمن المعتبر في وضع الجوائح هو الزمن الذي يُحتاج فيه إلى إبقاء الثمر على رؤوس الشجر حتى يستوفي طيابة، أو يحين حصاده فإذا ما أصابته جائحة قبل ذلك كان من ضمان البائع وإن أخرها المشتري عن ذلك الوقت فهي من ضماناته لأنه قصرّ أو أخرها عن وقتها المعتاد فيتحمل تبعة تقصيره [52] واختلفوا إذا أبقاه المشتري، في الثمار المبيعه على النضّارة على أن فيه الجائحة تشبيهاً بالزمن المتفق عليه وعلى أن لا جائحة فيه تفريقاً بينه وبين الزمن المتفق على وجوب القضاء بالجائحة فيه.[53]

ثانياً: شروط نظرية الجوائح :-

بالإضافة إلى الشروط الخاصة بالجائحة، هناك مجموعة من الشروط العامة ترتكز عليها نظرية الجوائح بشكل عام:-

1- شروط نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي :

أغلب هذه الشروط قد نص عليها فقهاء المالكية وذلك لتوسعهم في موضوع الجوائح، كما أنها تتعلق بالثمار وهذه الشروط هي:-

أ- أن تباع الثمرة منفردة دون الأصل لانقطاع علاقة البائع عن المبيع بعد العقد والتسليم [54]، فإن كانت معها فلا جائحة، وأن يكون بقاء الثمرة ليتم طيبها[55].

ب- أن تكون الثمرة المُجاحة في بيع محض فلا جائحة فيما كان صداقاً أو نحوه إذا أُجيحت [56].

---

52. المطيرات، عادل مبارك، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظرية الظروف الطارئة والضرورة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2001، ص17.

53. الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص60.

54. الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص63.

55. ابو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق، ص101.

56. الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص63.

ج- أن يتم شراء الثمرة بعد بدو صلاحها أو قبل بدو صلاحها بشرط البقاء أو القطع فإذا تلفت بجائحة قبل تمكنه من القطع فالمشتري يستفيد حينئذ من حلول هذه النظرية فتكون الجائحة من ضمان البائع، أما إذا تلفت بعد تمكنه من القطع فهي من ضمان المشترى ولا يستفيد منها لتفريطه في تأخير القطع [57].

د- أن يبلغ ما أُجيح الثلث، أي أن يصل مقدار الإتلاف بالجائحة الثلث [58] أو النصف ، وذلك حسب الخلاف بين الفقهاء، فإذا كانت أقل من ذلك فهي من ضمان المشتري لمن اشترط الثلث في الثمار [59].

2- الشروط العامة للجوائح :-

أ- أن يكون محل الالتزام متراخي التنفيذ سواءً كان عقد أم غير عقد فلا بد أن تكون هناك فترة زمنية كافية لحدوث الجائحة وتشمل هذه الفترة الزمن الفاصل بين انعقاد البيع وجني الحصاد للزرع أو الثمرة لأنها في هذه الفترة تكون في يد البائع [60] بمعنى آخر فإن الضرر يجب أن يقع أثناء تنفيذ الالتزام فلو كان التلف عند التعاقد لتحمل المدين المسؤولية لأنه قد دخل على أمر يعلم به وكأنه قد أرتضى التلف.[61]

---

57. الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص63.

58. أبو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق، ص102.

59. فرّق علماء المالكية بين الثمار والزروع التي يُوضع منها الثلث فالجوائح عندهم قسمان الأول: جائحة من قِبل الماء أي بسبب العطش فتوضع جميعها سواء كانت قليلة أم كثيرة بغض النظر عن نوع الزروع والثمار، والثاني: الجائحة من قِبل غير الماء، أي بغير العطش ، ومقدار وضع الجائحة فيها يختلف حسب الثمار والزروع, هزرشي، عبد الرحمن، آثر العذر والجوائح على الالتزامات العقدية في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2016، ص77، 78.

60. هزرشي، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص55.

61. الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص64.

ب- استحالة دفع الجائحة والاحتراز منها بغض النظر عن إمكان توقعها، وذهب إلى ذلك الحنابلة وبعض المالكية [62] لإن التوقع لا أثر له في ثبوت أو نفي المسؤولية عن المدين.[63]

ج- أن يكون سبب الجائحة عاماً ومفاجئاً [64] فلا يقتصر أثرها على المشتري وحده، كالحروب والزلازل لإن الهدف من وضع الجوائح هو إزالة الضرر عن المضرور.[65]

د- أن يكون سبب الجائحة خارجي لا علاقة لأطراف العقد به، فإن كان أحد الملتزمين هو المتسبب في التلف فإنه يتحمل المسؤولية كاملةً. [66]

هـ- إلحاق الضرر بالمشتري، يجب أن يلحق بالمشتري ضرر كبير يسبب له خسارة فادحة إذا استمر في المضي في تنفيذ العقد ولذلك قرر الفقهاء إن تطبيق الجوائح لا يكون إلا فيما خرج عن العادة من فساد الثمرة أو هلاكها.[67]

ثالثاً:- الحلول التي تقررها نظرية الجوائح:-

تقدم نظرية الجائحة حلولاً شرعية للطرف المتضرر بالخسارة التي سببتها له الجائحة إذا ما أُجبر على المضي في إتمام التزامه وتتمثل هذه الحلول فيما يلي:-

-تعديل الالتزامات العقدية:-

إذا ما اتفق الطرفان على بيع الثمار بعد بدو صلاحها فأصابتها جائحة فأهلكت جزءاً منها، وذلك بتضمين البائع خسارة المبيع التالف بالجائحة على النحو الآتي:-

---

62. هزرشي، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص62.

63.الصالح، نوار السادات، المرجع السابق، ص64.

64. قندوز، د. عبد الكريم أحمد، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 03، 2020، ص94.

65. هزرشي، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص62.

66. قندوز، د. عبد الكريم ، المرجع السابق، ص94.

67. هزرشي ، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص62.

1- إذا كان سبب الجائحة سماوياً:-

أ- في حالة التلف الكلي للمبيع:- فللمشتري الرجوع على البائع بجميع الثمن الذي دفعه أو يسقط عنه إذا لم يدفعه بعد ويتم فسخ العقد[68] وهذا هو رأي جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والحنفية الذين يرون فسخ العقد للأعذار الطارئة والجوائح العامة.[69]

ب- في حالة التلف الجزئي:- فإنه يُحط عن المشتري ثمن ما تلف من المبيع.[70]

2- إذا كان سبب الجائحة بفعل آدمي:-

فالمشتري بالخيار بين فسخ العقد والرجوع بالثمن على البائع أو المضي في العقد والرجوع بالقيمة على القائم بالإتلاف كالجيش أو السرقة.[71]

-تحديد الطرف الذي يتحمل الخسارة عن الجائحة:-

1- إذا كانت الخسارة أقل من الثلث:-

أ- يتحمل الطرف المتضرر بسبب الجائحة في المبيع من الثمار ما دون الثلث لأنه في حكم اليسير.[72]

ب- لا يتحمل الطرف المضرور شيئاً من الخسارة ولو كانت قليله في الجائحة التي تصيب البقول لأنه ليس معتاداً أن تتلف بالسقوط أو أكل الطير, والأمر نفسه في الجائحة بسبب العطش, بل يتحملها البائع لان التلف جاء منه بتقصيره في السقي.[73]

2- إذا كانت الخسارة في حدود الثلث:-

---

68. بو خالفي، آمال، بركاني، أم نائل، المرجع السابق، ص254.
69. سويلم, د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق ، ص١1.
70. بو خالفي، آمال، بركاني، أم نائل، المرجع السابق، ص254.
71. بو خالفي، آمال، بركاني، أم نائل، المرجع السابق، ص 254.
72. قندوز، د. عبد الكريم أحمد، المرجع السابق، ص38.
73. أبو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق، ص101.

أ- إذا بلغت الخسارة بسبب الجائحة الثلث فصاعداً كانت من ضمان البائع.[74]

ب- في حالة تعيب الثمرة بالجائحة من غير تلف، مما سبب تراجع في ثمن المبيع أو إنقاص قيمته، فالمشتري بالخيار بين إمضاء البيع والرجوع على البائع بما نقص من قيمة المبيع بعد العيب ، وبين رد المبيع وأخذ الثمن كاملاً.[75]

-حالات الجوائح:-

1- وقوع الجائحة قبل القبض:- وفي هذه الحالة يكون القبض من ضمان البائع.

2- وقوع الجائحة بعد القبض:- إذا هلك المبيع بعد القبض سواءً كان بفعل المشتري أو البائع أو بفعل أجنبي أو بآفة سماوية فإن البيع لا ينفسخ ويكون هلاكه من ضمان المشتري لأنه خرج من عهدة البائع بقبض المشتري له، ويرجع المشتري بالضمان على الأجنبي إذا كان التلف بسببه.[76]

الفرع الثاني:- التكييف الفقهي لجائحة كورونا:-

مصطلح التكييف الفقهي مصطلح جديد لم يكن معروفاً لدى الفقهاء القدامى **والمقصود بالتكييف الفقهي للواقعة:-** هو تحديدها وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر[77] ويمكن تعريف التكييف بأنه:-

" إرجاع الواقعة إلى أصل شرعي معتبر يتم تركيبها عليه "[78] وقد أقرّت الشريعة الإسلامية بضرورة الاهتمام بالنظافة مع تقرير مبدأ التباعد والعزل في ظل جائحة كورونا, حرصاً منها على حفظ

---

74. قندوز، د. عبد الكريم أحمد، المرجع السابق، ص38.

75. أبو الذهب، د. حسين سالم، المرجع السابق، ص101.

76. قندوز، د. عبد الكريم أحمد، المرجع السابق، ص38.

77. عطية، د. مريم بوزيان، آثر القواعد المقاصدية الدالة على حفظ النفس في التكييف الفقهي لنوازل كورونا، مجلة البحوث، العدد 35، 2020، ص5.

78. ديداني، بومدين، أهمية التكييف الفقهي والقانوني للوقائع، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران، د.ت، ص97.

النفس البشرية في ظل الأمراض المعدية، فجائحة كورونا آفة سماوية تؤثر على الالتزامات العقدية وتبيح للقاضي التدخل للتقليل من آثارها لأنها من قبيل القوة القاهرة أو الحادث الفجائي غير ممكنة الدفع والتي تسقط بالضمان (التعويض)،[79] وقد تحققت في هذا الوباء الأوصاف التي تتم مراعاتها في الأعذار الشرعية التي توجب ضرورة إعادة النظر في الالتزامات التعاقدية التي تأثرت به.[80]

والقاعدة الفقهية تقرر أنه:- (ما لا يمكن الاحتراز منه لا ضمان فيه)، مما يعني أن وباء كورونا يعتبر جائحة تخضع لأحكام الجوائح في الفقه الإسلامي.[81]

فالشريعة الإسلامية نهت عن إلحاق الضرر بالناس في أي صورة كانت طبقاً لقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) فمتى وُجد الضرر فإن الشريعة الإسلامية أوجبت منعه وإزالته.[82]

المطلب الثاني:- الطبيعة القانونية لجائحة كورونا

ثار جدال قانوني واسع بين القانونين حول جائحة كورونا هل تعد ظرف طارئ أم قوة قاهرة ونظراً لتأثير جائحة كورونا بشكل كبير على مختلف مجالات الحياة وعلى الالتزامات العقدية ظهرت الحاجة لتكييف جائحة كورونا على العقود المدنية باعتبارها ظرفاً طارئاً أو قوة قاهرة...

الفرع الأول:- القوة القاهرة:-

وذلك من حيث تعريفها وبيان شروطها وبيان مدى سلطة القاضي في مواجهتها إذا كانت ناتجةً بسبب فيروس كورونا:

أولاً:- تعريف القوة القاهرة:-

79. سويلم، د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص1102، ص1105.

80. سويلم، د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص1102، ص1105.

81. بو خالفي آمال، بركاني، أم نائل، المرجع السابق، ص261.

82. طوبال، كتيبة، مشروعية التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ومدي شموليته لأضرار الكوارث الطبيعية- فيروس كورونا نموذجاً-، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 02، 2021، ص 312، 313.

عرّف الفقهاء القانونين القوة القاهرة بأنها:- "حدث غير متوقع ومستحيل الدفع ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً كالزلازل والفيضانات أو انتشار وباء أو حرب ..الخ" [83]

أما المشرّع الليبي[84] فلم يّعرف القوة القاهرة حتى إنه قد استخدم أكثر من مصطلح بشأنها فقد يعبر عنها بمصطلح السبب الأجنبي إلى جانب مصطلح القوة القاهرة كما في نص المادة "168" من القانون المدني[85] وأحياناً يكتفي بعبارة السبب الأجنبي فقط كما في المادتين "218" و "360".[86] من القانون المدني, وأحياناً آخرى يكتفي بعبارة القوة القاهرة دون غيرها كما جاء في المادة "2/672" من القانون المدني.[87]

ويُلاحظ من خلال النصوص أن المشرع الليبي قد ترك أمر تعريف القوة القاهرة للفقه وأنه يأخذ بالقوة القاهرة ويرتب عليها الآثار اللازمة فيما يتعلق بالتزامات المتعاقدين[88] حيث تعتبر سبباً في إعفاء المدين من التزامه متى ثبت توافرها مما يجعل سلطة القاضي التقديرية واسعة في تقرير ما إذا كانت واقعة ما تعتبر سبباً أجنبياً في ظروف معينة أم لا تعتبر كذلك في ظروف أخرى.[89]

والمشرع الليبي يعتبر القوة القاهرة سبب أجنبي خارج عن إرادة الطرفين ويجعل الالتزام مستحيلاً وأنه ليس بمقدور الأطراف دفع هذا السبب والتغلب عليه ، ولم يتطلب أن تكون الاستحالة

---

83. الأزهري, د. محمد علي البدوي, المرجع السابق, ص 333، ٣٣٢.

84. قامت بعض التشريعات بتعريف القوة القاهرة كالقانون المدني الكويتي في المادة 215 حيث عرّفتها بأنها كل "حادث خارج عن الشيء ولا يمكن توقعه ولا يمكن دفعه مطلقاً فهو يحدث قضاءً وقدراً وليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال من جانب المتعاقدين".

85. نصت المادة "168" على أنه: " إذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشأ بسبب أجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو من الغير كان غير ملزم، بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك.

86. نصت المادة "218" على أنه: " إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً وحُكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه مالم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت بسبب أجنبي لا يد له فيه".

87. ونصت المادة "2/672" بشأن عطل المرافق العامة على أنه" ولملتزمي هذه المرافق أن يدفعوا مسؤوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إرادة المرفق".

88. اجبودة، د. الحبيب خليفة، القوة القاهرة بين القانون المدني الليبي وعقود ال FiDiC، المجلة الجامعة، العدد 6، 2014، ص8.

89. منصور ، د.جلطي، المرجع السابق، ص489.

مطلقة فقط وإنما أخذ بالاستحالة النسبية التي تؤدي لا إلى استحالة التنفيذ وإنما التأخير فيه حسب رأي البعض.[90] ورغم اختلاف الفقهاء في التفرقة بين مصطلح القوة القاهرة والحادث الفجائي إلا أن الراجح أنه لا فرق بينهما فهما أمر واحد يُعفي من المسؤولية المدنية عن عدم تنفيذ الالتزامات في حالة توفره بشروط محددة.[91]

وأما عن موقف القضاء الليبي فلا توجد أقضية للمحكمة العليا حتى تاريخ إعداد هذا البحث متعلقة بجائحة كورونا حيث سبق للمجلس الأعلى للقضاء بوقف العمل في المحاكم بشكل كامل.[92]

ولا تفوتنا الإشارة إلى موقف القضاء الفرنسي حيث اعتبر في عدة قرارات سابقة أن الأمراض الوبائية لا تعتبر قوة قاهرة استناداً إلى تخلف شروط القوة القاهرة فيها، إلا أنه في اجتهاد حديث لها وضعت محكمة الاستئناف في مدينة "كولمار" الفرنسية جائحة كورونا في مصاف القوة القاهرة، حيث اعتبر القرار الصادر عن محكمة استئناف "كولمار" بتاريخ 2020/3/12م "إن استحالة حضور المستأنف للجلسة لإحتمال إصابته بفيروس كورونا يعتبر قوة قاهرة تسمح بغيابه"[93] بل ذهب الحكم إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر أن احتماليه الإصابة ونقل العدوى "يعتبر قوة قاهرة".[94]

---

90. اجبودة، د. الحبيب خليفة، المرجع السابق، ص8.

91. الافتيحات, د. ياسر عبد الحميد، المرجع السابق، ص782, 783.

92. ماضي, د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، الآثار القانونية لجائحة كورونا على تنفيذ العقد الإداري في القانون الليبي، مجلة دراسات قانونية، العدد 28، 2020، ص282.

93. ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، المرجع السابق، ص28.

94. المطر، عنادل، مدى اعتبار كورونا قوة قاهرة على العقود الملزمة للجانبين والآثار المترتبة عليهما، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد2، 2021، ص102.

كما أصدرت المحكمة المصرية حكماً متعلقاً بوقف سريان المواعيد الإجرائية للطعون على الإحكام لاعتبار جائحة كورونا قوة قاهرة وذلك بموجب الطعن رقم 9919 للسنة القضائية 90 بتاريخ 27 مارس 2021.[95]

ثانياً:- شروط القوة القاهرة:-

1- عدم إمكان التوقع :

يجب أن تكون القوة القاهرة غير ممكنة التوقع، فإن كان بالإمكان توقعها حتى ولو استحال دفعها فلا يمكن اعتبارها قوة قاهرة، ويمكن قياس عدم إمكان التوقع بالمعيار الموضوعي لا الذاتي، أي أن يكون الحادث غير متوقع من أشد الناس حرصاً وحيطةً فهو معيار لا يكتفي بالشخص العادي كما انه يتطلب أن يكون عدم الإمكان مطلقاً لا نسبياً[96] ولكن هذا لا يعني أن الحادث لم يسبق وقوعه أصلاً فالزلازل والبراكين سبق وقوعها ومع ذلك تعد قوة قاهرة طالما أنها لم تكن متوقعه في الوقت الذي حدثت فيه مرة أخرى.[97]

ووقت تقدير عدم التوقع حسب القضاء الفرنسي يكون وقت إبرام العقد، حيث جاء في أحد الأحكام " إن وباء الشيكونغونيا ظهر في يناير 2006 ولا يمكن اعتباره حدثاً غير متوقع يبرّر إنهاء العقد الذي أُبرم في يونيو بشكل لاحق على ظهور الوباء وبالتالي فإنه لا وجود للقوة القاهرة

---

95. نقض مدني مصري، رقم 9919 لسنة 90 عام 2021 مشار إليه لدى، كسال، سامية تبعات جائحة كورونا على تنفيذ الالتزامات والعقود، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد2، 2021، ص868.

96. السنهوري، د. عبد الرازق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام بوجه عام مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1981، الجزء الأول ص878.

97. المري، عايض راشد، الآثار القانونية لفيروس كورونا على العقود التجارية، مجلة روح القوانين، العدد 88، ص16.

لتبرير إنهاء العقد" وإذا كان الحدث متوقعاً بالنسبة للمدين أثناء التعاقد فإنه يتحمل تبعة تنفيذ التزامه.[98]

2- انعدام الدفع :

إضافةً إلى عدم إمكانية توقع الحادث يجب أن يكون دفعه مستحيلاً بحيث لا يكون في استطاعة المتعاقدين دفع وقوعه ولا التغلب على نتائج الحادث عقب وقوعه[99]ومن الأمثلة على ذلك ما أصاب العالم جراء جائحة كورونا حيث تمثلت القوة القاهرة فيما سببه الوباء من أمراض ترتب عنها إغلاق الحدود بين الدول وفرض منع التجول داخل الدولة الوحدة وإغلاق المطارات والموانيء والمصانع وكل هذا لم يكن بالإمكان دفعه مما أثر بشكل مباشر على الالتزامات التعاقدية فجعلها مستحيلة التنفيذ في كثير من الأحيان[100] أما إذا استطاع المتعاقد دفع الحادث ولم يفعل فلا يعفيه هذا الحادث من المسؤولية حتى وإن كان غير ممكن التوقع، وأن يجعل الحادث تنفيذ الالتزام مستحيلاً[101] ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقات المبرمة بين شركات الحج والعمرة على تنفيذ رحلات لعملائهم حيث أصبح من المستحيل تنفيذ هذه الرحلات بسبب إغلاق دولة السعودية لحدودها وبلادها في وجه الزائرين من الخارج، وبذلك يُعفى أصحاب الشركات من تحمل المسؤولية التعاقدية نتيجةً لوجود القوة القاهرة[102] أما الاستحالة النسبية الخاصة بشخص المدين فإنها لا تُعفي من المسؤولية العقدية والمعيار هنا هو معيار موضوعي وهو معيار الشخص اليقض، وهذا

---

98. ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، المرجع السابق 275.

99. ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، المرجع السابق 275.

100. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص14.

101. ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، المرجع السابق 276.

102. يونس، د. عمر خضر، المرجع السابق, ص14.

هو الفرق الجوهري بين نظرية القوة القاهرة التي تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً وبين الظروف الطارئة التي تجعله مرهقاً.[103]

3- أن يكون الحادث خارجياً:

أي أن لا يكون هناك خطأ من جانب المتعاقد فإذا تسبب أحد الأطراف بوقوع الحادث أو ساعد على وقوعه فلا يعد الحادث قوة قاهرة ولو بتوافر الشرطان السابقان، وقد سنحت الفرصة للمحكمة العليا لتطبيق نظرية القوة القاهرة في مناسبات عديدة، ففي حكم لها اعتبرت المحكمة ثورة السابع عشر من فبراير 2011م والتي انتهت بإعلان تحرير البلاد في 23 أكتوبر 2011 قوة قاهرة ،لإن سريان مواعيد الطعن في حق من يستحيل عليه اتخاذ إجراءات المحافظة على حقة يعتبر موقوفاً كأثر للقوة القاهرة ولان سبب الوقوف لا يد له فيه[104] وقد آثار الشرط خلافاً فقهياً وقضائياً ومثاله لو طالبت شركة استيراد البضاعة بتعديل التزاماتها العقدية بسبب جائحة كورونا فإنه يجب عليها أن تثبت عدم وجود إهمال أو تأخير عن الموعد المحدد للتنفيذ وأن تثبت أنها بذلت العناية اللازمة في حفظ المواد المستوردة، وأن الجائحة هي التي أخرّت التنفيذ خوفاً من التلوث ، ولنفاذ هذا الشرط يلزم إثبات أن عنصر الخارجية هو السبب في التأخير في التنفيذ وبالتالي لا يعتبر سبباً خارجياً أن تثبت أن الشركة لم تتبع التعليمات الصادرة لها من الجهات المختصة مثلاً في منع استيراد البضائع من الصين بعد الإعلان عن الوباء فيها فخطأ الشركة هو السبب في عدم التنفيذ وبالتالي يلزمها إذا ما تسبب ذلك بضرر للدائن بأن تقوم بتعويضه.[105]

---

[103]. قجالي، مراد ،مرابطين، سفيان مستقبل تنفيذ الالتزامات العقدية في ظل الظروف الاستثنائية لفيروس كورونا، المجلة الجزائرية، العدد 2، 2021، ص701، 702.

[104]. طعن إداري رقم 10 لسنة 50 ق جلسة 8/9 /2016 حكم غير منشور، وهو ما رددته المحكمة العليا بمناسبة نظرها الطعن المدني رقم (277) لسنة 61 ق جلسه 2017/5/7 حكم غير منشور مشار إليه لدى ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، د. محمد امهيدي، المرجع السابق، 277.

[105]. الافتيحات، د. ياسر عبد الحميد، المرجع السابق، ص784.

إلا أن بعض من الفقه يرى أن فكرة الخارجية نفسها لا يمكن تصورها إلا بالنسبة للمسؤولية المبنية على الخطر.[106]

ويبقى السؤال عن مدى اعتبار وباء كورونا قوة قاهرة وللإجابة على ذلك فإنه من المفترض أن هناك علاقة سببية بين الخطأ العقدي والضرر، وعلى المدين أن ينفي علاقة السببية بين خطئة والضرر الذي أصاب الدائن وذلك بإثبات السبب الأجنبي والتي تعتبر القوة القاهرة أحد صورة. [107]

فعلى الطرف المتضرر الذي يريد تطبيق أحكام القوة القاهرة إثبات وجود العلاقة السببية بين القوة القاهرة وعدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية وعليه إثبات أن جائحة كورونا جعلته في وضع يستحيل معه تنفيذ التزاماته ولا يكفيه مجرد إثبات ان كورونا قد جعلت تنفيذ الالتزام أصعب أو مستحيل بل يجب عليه إثبات أنه قد اتخذ كل التدابير الملائمة كتجنب آثار القوة القاهرة، فعلى سبيل المثال على المتعاقد إثبات أنه لا يمكن اللجوء إلى مُورّد آخر أو استعمال مواد أخرى وللطرف المتضرر اللجوء إلى القضاء للمطالبة إما بالفسخ القضائي للعقد وإما بانفساخه بقوة القانون.[108]

ثالثاً:- سلطة القاضي في مواجهة القوة القاهرة الناتجة بسبب فيروس كورونا:-

1- الإعفاء من تنفيذ الالتزام :-

نصت المادة "161" من القانون المدني على أنه " في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه "

---

[106]. الافتيحات، د. ياسر عبد الحميد، المرجع السابق، ص785.

[107].يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص19.

[108]. كسال، سامية، المرجع السابق، ص874.

ويجب أن تطرأ الاستحالة بعد انعقاد العقد لأنها لو كانت معاصرة له لما نشأ العقد من الأساس، ويترتب على هذه الاستحالة انقضاء الالتزام العقدي والالتزام المقابل له.

وانفساخ العقد بقوة القانون ، ويؤدي الانفساخ إلى زوال العقد من تلقاء نفسه دون حاجة لطلب من الدائن أو حكم قضائي أو عُذر[109] ويعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد[110] وبالإضافة إلى إعفاء المدين من تنفيذ التزامه فإنه لا يمكن مطالبته بالتعويض وذلك لانتفاء المسؤولية التعاقدية بسبب قيام القوة القاهرة. [111]

2- وقف تنفيذ الالتزام :

وإن كان الخيار الأول هو الأصل الذي يتجه إليه القاضي فإن له خياراً آخر يتمثل في وقف تنفيذ الالتزام حتى تزول القوة القاهرة إن كانت الاستحالة وقتية ويُتوقع زوالها في وقت قصير فالاستحالة النسبية لا تنقضي بها الالتزامات والعقد لا ينحل، وإنما يتوقف تبعاً للمدة التي تستمر فيها الظروف غير العادية المؤدية للقوة القاهرة فإذا انتهت هذه الظروف فإن كل متعاقد يجب أن يقوم بما التزم به في العقد، ولا توجد نصوص في القانون الليبي تعالج حالة الوقف لا من حيث مدته ولا من حيث ما يتعين على الأطراف القيام به، كما لم يعالج المشرع الليبي ما يجب القيام به عند زوال القوة القاهرة ولا الآلية التي يتم فيها تفعيل العقد، إلا إنه تجدر الإشارة إلى أن الحكومة

---

[109]. فالأعذار لا يتصور إلا إذا كان التنفيذ لا يزال ممكنا والتنفيذ إذا لم يعد ممكن فلا خيار للدائن بين التنفيذ والفسخ ولا ضرورة لحكم قضائي بالفسخ فالعقد ينفسخ من تلقاء نفسه بقوة القانون وإذا التجأ الدائن إلى القضاء فإنما يكون ذلك ليقرر إن استحالة التنفيذ بسبب أجنبي أمر محقق فقد يقوم نزاع في ذلك فالحكم هنا يقرر الفسخ لا ينشئه، السنهوري, د. عبد الرازق أحمد، المرجع السابق، ص1001، 1002. فالنتيجة المنطقية المترتبة على الاستحالة المطلقة بسبب القوة القاهرة هي انفساخ العقد ولا حاجة لتدخل القضاء إذا أن نص المادة يقضي صراحةً بانقضاء الالتزامات ومن ثم لم يبق للقضاء ما يحكم به في هذا الشأن ولكن إمكانية الاحتجاج بالقوة القاهرة ووجودها رهين بإثباتها من قبل من يدعي وجودها وبالتالي قد يدفع الجدل فيها إلى عرض الأمر على القضاء وسلطته عندما يتحقق من وجود القوة القاهرة أن يقضي بانفساخ العقد فهو لا يتمتع بسلطة تقديرية وإنما ينطق بما ورد عن النص، اجبودة، د. الحبيب خليفة، المرجع السابق، ص14.

[110]. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص702.

[111]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص20.

الليبية عقب أحداث ثورة 17 فبراير قد قامت بتشكيل لجنة من الخبراء تتولي دراسة الحالة الليبية والتوصية بالآلية التي يمكن أن تُفعل بها هذه العقود بعد التوقف الذي طرأ نتيجة الأحداث التي صاحبت الثورة. [112]

3- عدم إعفاء المدين من المسؤولية العقدية:

رغم توافر القوة القاهرة التي تعفي المدين من التزاماته إلا أن المشرع الليبي أجاز الاتفاق على عدم الإعفاء من المسؤولية حيث نصت المادة " 217" من القانون المدني على أنه يَجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة، والقاضي لا يخرج حكمه عن أمرين الأول إلزام المدين بالتنفيذ العيني إذا كان ممكناً بالإضافة إلى التعويض إذا كان له مقتضى والثاني أن يحكم على المدين بالتعويض عن الضرر الذي أصاب الدائن نتيجةً لعدم تنفيذه لالتزامه[113]. وقد يحدث وأن تشترك القوة القاهرة مع خطأ المدعي عليه في إحداث الضرر نتيجة عدم تنفيذ الالتزامات التي رتبها العقد وفي هذه الحالة يتحمل المدين المسؤولية عدم تنفيذ الالتزام وإن كان راجعاً إلى القوة القاهرة.[114]

الفرع الثاني: الظروف الطارئة:-

وذلك بتعريف نظرية الظروف الطارئة وبيان شروطها ومدى سلطة القاضي في مواجهتها:

أولاً: تعريف نظرية الظروف الطارئة:

عرّف المشرع الليبي أسوةً بباقي التشريعات نظرية الظروف الطارئة في المادة "147" من القانون المدني على أنها : " ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها

---

[112]. اجبودة، د. الحبيب خليفة، المرجع السابق، ص 14، 15.

[113]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص20.

[114]. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص 703.

وترتب على حدوثها إن تنفيذ الالتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول" وقد تعددّت تعريفات الفقهاء القانونيين لنظرية الظروف الطارئة ومن هذه التعريفات: " أنها ظروف تطرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه وتكون استثنائية وغير متوقعه ويترتب عليها اختلال الميزان الاقتصادي، اختلالاً فادحاً، بحيث يصبح تنفيذ العقد بنفس شروطه يهدد المدين بخسارة فادحة"[115] ومثالها بالتطبيق على جائحة كورونا أن تُبرم شركة عقد توريد بضاعة لفندق فالعقد سيراعي الظروف الاقتصادية لحظة إبرام العقد، ثم تأتي الجائحة غير المتوقعة فتؤدي إلى تعذر استيراد البضاعة محل الالتزام فترتفع أسعارها بصورة فاحشة، وهنا مازال بإمكان الشركة تنفيذ العقد ولكنها ستتعرض لخسارة فادحة تتجاوز المألوف مما يستدعي تدخل القاضي لإعادة التوازن في الالتزامات العقدية.[116]

ثانياً: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة :-

1- أن يكون العقد متراخي التنفيذ :

تفرض النظرية أن حادثاً غير متوقع طرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه وأدى إلى اختلال التوازن العقدي، فالأساس الذي تقوم عليه النظرية يقتضي أن تكون هناك فترة زمنية بين مرحلة الانعقاد والتنفيذ[117]ويلاحظ أن نص المادة " 2/147 " لم يشترط التراخي في التنفيذ لأنه جاء عاماً دون تحديد وبالتالي فإن النظرية تطبق على جميع أنواع العقود[118]ويجب أن لا يكون التراخي راجعاً إلى خطأ المدين وإلا فلا مجال لتطبيق نظرية الظروف الطارئة.[119]

---

115. الأزهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص 199.

116. الافتيحات، ياسر عبد الحميد، المرجع السابق، ص 790.

117. السنهوري، د. عبد الرازق أحمد، المرجع السابق، ص867.

118. الازهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص202.

119. شليبك، د. أحمد الصويعي، نظرية الظروف الطارئة، المجلة الأردنية، العدد 2، 2007، ص172.

ويظهر من خلال الواقع العملي أن كثير من العقود الزمنية تم إبرامها قبل ظهور جائحة كورونا إلا أن تنفيذها قد تعسّر بسبب التدابير التي اتخذتها الدول للحد من انتشار هذا الوباء كعقود العمل التي ترتب عنها تسريح العديد من العمال نظراً لتوقف معظم الأنشطة وعقود إيجار المحلات التجارية التي تم إغلاقها كالمطاعم ومحلات المواد الغذائية.[120]

2- أن تجد حوادث استثنائية عامة :

أي أن يكون هناك حادث عام لم يكن بالحسبان كالحرب والزلازل والإعصار والوباء[121] كانتشار وباء كورونا المستجد[122] وأن تكون الحوادث عامة لا خاصة بالمدين أي ان آثرها لا يقتصر على المدين فقط بل يشمل الناس جميعاً أو على الأقل طائفةً منهم.[123]

أما الحوادث المقصورة على المدين كإفلاسه أو مرضه أو إضراب عماله فلا تنطبق عليها نظرية الظروف الطارئة [124] وبالرجوع إلى وباء كورونا فإنه حدث عام لان هذا المرض انتشر في كل دول العالم مما دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى دق ناقوس الخطر بشأنه[125].

3- أن تكون الحوادث الاستثنائية غير متوقعه :

فإذا كانت متوقعه فلا مجال لإعمال نظرية الظروف الطارئة لأنه بإمكان المدين أن يأخذها بالحسبان عند التعاقد ومعيار التوقع هو معيار موضوعي لا شخصي فالعبرة بما يتوقعه الشخص العادي لا بما يتوقعه المدين[126] ويُترك تقدير ذلك لقاضي الموضوع بدون تعقيب عليه من المحكمة العليا طالما كان تقديره سائغاً ومقبولاً ووقوع الحادث في الماضي لا يعني أنه متوقع في المستقبل

---

120. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص694.

121. الأزهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص202.

122. قجالي، مراد، مرابطين ،سفيان، المرجع السابق، ص694.

123. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص690.

124. الأزهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص267.

125. قجالي، مراد، مرابطين ،سفيان، المرجع السابق، ص695.

126. الأزهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص203.

كما سبق القول كفيروس كورونا الذي سبب مرض (كوفيد 19) والذي ضرب العالم في نهاية العام 2019م ، فعلى الرغم من ظهور فيروسات مشابهة في الماضي إلا أنه لم يكن متوقعاً أن يأتي الفيروس في مثل هذا التوقيت[127].

4- أن يصبح التزام المدين مرهقاً لا مستحيلاً :

وهنا يظهر الفرق بين القوة القاهرة والظرف الطارئ فإن كانا يتفقان في أن كلاً منهما لا يمكن توقعه ولا يُستطاع دفعه، إلا أنهما يختلفان في أن الظرف الطارئ يجعل الالتزام مرهقاً فلا ينقضي الالتزام وإنما يتم رده إلى الحد المعقول، أما القوة القاهرة فتجعله مستحيلاً فينقضي الالتزام ويكون آثره استحالة تنفيذه[128].

ويعتمد الإرهاق المعتبر في نظرية الظروف الطارئة على المعيار الموضوعي فلا بد أن يكون تنفيذ الالتزام مهدداً للمدين بخسارة فادحة بالنسبة للصفقة التي أبرمها بغض النظر عن ظروفه الشخصية.[129]

وبالإسقاط على جائحة كورونا فإنه مما لا شك فيه إن إجراءات الحجر الصحي التي أقرّتها الكثير من الدول كتدبير احترازي للوقاية من انتشار الفيروس قد ألزمت الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم مما قد حال دون تنفيذ المدين لالتزامه أمام الدائن وهذه الاستحالة نسبية كون تنفيذ الالتزام أصبح مرهقاً له في أماكن معينة دون أن يشمل أماكن أخرى لم يشملها الحجر الصحي.[130]

---

127. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص14.

128. السنهوري، د. عبد الرازق أحمد، المرجع السابق، ص874، 875.

129. سويلم، د. محمد محمد أحمد, المرجع السابق ، ص1149.

130. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص696.

وإذا توافرت الشروط السابق ذكرها لنظرية الظروف الطارئة جاز للقاضي وفقاً لنص المادة "2/147" من القانون المدني بخصوص العقد الذي اختل توازنه بسبب تغير الظروف بناءً على طلب المدين أو بدون طلبه دون فسخ العقد، لأن الفسخ يؤدي إلى تحمل الدائن كل الخسارة الناتجة عن الظروف الطارئة ولكن يحق للدائن طلب فسخ العقد إذا طلب فسخه دون تعويض، وغالباً ما يكون الفسخ أفضل للمدين الذي سُيرفع عنه الجزاء الذي كان سيتحمله من الخسارة وتعديل العقد[131] والتعديل يكون برّد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول عن طريق توزيع تبعة الحادث الطارئ بين كل من الدائن والمدين، وقد جعل المشرع من القواعد المقررة لحماية الطرف الضعيف قواعداً متعلقة بالنظام العام[132] فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ،ولا قيود على قاضي الموضوع في إختيار نوع التعديل الذي يُدخله على شروط العقد إلا ما يمليه تحقيق التوازن بين الطرفين بالتوافق مع النص القانوني[133].

ثالثاً:- سلطة القاضي في مواجهة الظروف الطارئة الناتجة بسبب فيروس كورونا:-

1- إنقاص الالتزام المرهق :

قد يرى القاضي أن الوسيلة المناسبة لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول تكون بإنقاص هذا الالتزام المرهق والإنقاص قد يكون من حيث الكم كأن يتعهد تاجر بتوريد كمية من السكر إلى مصنع الحلوى بسعر معين ثم فجأة حدث ظرف طارئ أدى إلى استحالة توفير الكمية المتفق عليها، فإذا كان المدين ملتزماً بتوريد (100) طن من السكر فالقاضي يستطيع أن ينقص هذه

---

131. الأزهري، د. محمد البدوي، المرجع السابق، ص204, 205..

132. قجالي، مراد، مرابطين ، سفيان، المرجع السابق، ص697.

133. قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص697.

الالتزام بأن يجعله ملتزماً بتوريد (60) طن وفي هذه الحالة يكون المدين ملتزماً بأداء الكمية التي حددها القاضي.[134]

وقد يكون الإنقاص من حيث الكيف كأن يتعهد شخص بتوريد كميات من سلعة بمواصفات متفق عليها أثناء إبرام العقد ثم طرأت ظروف استثنائية تجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين، وفي هذه الحالة يستطيع القاضي أن يلزم المدين بالوفاء بنفس الكمية المتفق عليها ولكن من سلعة أقل جودة حيث يمكن الحصول عليها دون إرهاق[135] ويستطيع القاضي الإعتماد على هذه الوسيلة في ظل جائحة كورونا لرفع الإرهاق عن المدين عن طريق إنقاص التزامه سواءً من حيث الكم أو الكيف[136] مثال ذلك أن تتعهد شركة اسمنت بتوريد لوازم بناء لأحد المقاولين ثم يحدث إغلاق للحدود بسبب انتشار وباء كورونا مما أدى إلى نقصان مواد البناء الموجودة في السوق وبالتالي أصبح صعباً على الشركة أن تورّد مواد البناء بجميع الكميات المتفق عليها فيجوز للقاضي في هذه الحالة أن ينقص من هذه الكميات بالمقدار الذي يراه حتى يرد التزام الشركة إلى الحد المعقول.[137]

وعلى القاضي أن يضع في اعتباره أن هذا الإنقاص مرتبط بالعذر الطارئ زوالاً ووجوداً فإذا ما تم اكتشاف لقاح أو مصل وفقدت الجائحة شروط الظرف الطارئ بأن أصبحت ممكنة الدفع وكان هذا قبل انتهاء مدة العقد الذي حُكم بإنقاصه فإنه يتعين إلغاء هذا الإنقاص من وقت زوال

---

134. هزرشي، د. عبد الرحمن، المرجع السابق، ص85.

135. عويشات، سمية، ذباح، ياسمينة، نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بومضياف، 2020، ص63.

136. قجالي، د. مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص697.

137. سويلم، د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص1152.

الظرف الطارئ وإعادة العقد إلى حكمه كما اتفق عليه الطرفان[138] فنظرية الظروف الطارئة ترد على الالتزام الذي لم يُنفذ أو لم يتم تنفيذه منه، كما أكدت عليه محكمة النقض المصرية.[139]

2- زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق :

يجوز للقاضي من أجل إزالة الإرهاق عن المدين وإعادة توازن الالتزامات التعاقدية أن يقوم بزيادة التزام الدائن أي زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق، وبالرجوع إلى المثال السابق يستطيع القاضي عوضاً من إنقاص كمية السكر المتفق عليه أو تقديم نوعية أقل جودة من أن يرفع ثمن السكر ويبقي على القدر المتفق عليه، فالزيادة غير المألوفة لأسعار السكر لابد أن يتحملها كلا المتعاقدين فلا يجوز للقاضي أن يرفع الإرهاق على المدين وأن يضعه على عاتق الدائن[140] وقد أثرت جائحة كورونا على العديد من السلع التي تم الاتفاق على أسعارها في ظل ظروف طبيعية مما يتيح للمحكمة التدخل بزيادة السعر الموجود في العقد حتى يلقي بشيء من الزيادة غير المألوفة على عاتق الطرف الآخر[141] ومثال ذلك أن يتعهد تاجر بأن يورد لوزارة الصحة كمية من الكحول المطهرة بثمن دولار للتر وفجأة سبب ظهور فيروس كورونا ارتفع السعر في السوق إلى (3) دولارات بسبب الطلب العالمي على هذه السلعة، وفي هذه الحالة يستطيع القاضي أن يزيد في التزام الدائن وذلك بأن يرفع الثمن من دولار إلى الحد المعقول لرفع الإرهاق عن التاجر ولا يشترط ان يزيد في الثمن إلى أن يصل إلى السعر الجديد في السوق[142] ويلاحظ أن القاضي عند رفعه

---

[138]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص21.

[139]. نقض مدني، رقم 502 تاريخ 6/9/ 1975 لسنة 39 ، رقم 26 ص 1163.

[140]. قجالي، د. مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص698.

[141]. سويلم، د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص 1153.

[142]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص22.

للسعر فإنه لا يجبر وزارة الصحة على الشراء بهذا السعر فهي بالخيار بالشراء أو بفسخ العقد فإن اختارت الفسخ كان هذا أصلح للمدين[143] كما سبق بيانه.

3- وقف تنفيذ العقد :

يجوز للقاضي أن يأمر بوقف تنفيذ الالتزامات العقدية إلى حين زوال الظرف الطارئ وخاصة إذا كان الظرف مؤقتاً من أجل المحافظة على بقاء العقد بدلاً من إنهائه[144] فمن الممكن أن ينجح الأطباء في اكتشاف علاج للوقاية من وباء كورونا والتخلص من تبعاته ، وإذا ما حكم القاضي بوقف تنفيذ العقد لابد أن تكون المدة التي يحددها القاضي قريبة بقدر الإمكان لأنه ليس في مقدور القاضي أن يتنبأ بالوقت الذي يزول فيه آثر الظرف الطارئ.[145]

ومن أمثلة وقف العقد على جائحة كورونا أن تتعهد شركة أقمشة بتوريد ملابس خاصة بالأطقم الطبية في وزارة الصحة ونتيجةً لإغلاق الحدود بسبب ظهور فيروس كورونا ارتفعت أسعار الأقمشة ارتفاعاً فاحشا ولكنه ارتفاع يوشك أن يزول بسبب قرب فتح الحدود فيمكن للقاضي في هذه الحالة أن يوقف التزام الشركة بتسليم الملابس في الوقت المحدد حتى تتمكن الشركة من الوفاء بالتزامها بدون إرهاق؛ بشرط أن لا يكون في هذا الوقف ضرر جسيم على وزارة الصحة وإلا فلا يجوز للقاضي وقف تنفيذ العقد[146] ولكنه يستطيع اللجوء إلى الوسائل السابق ذكرها.

الفرع الثالث: التكييف القانوني لفيروس كورونا:-

[143]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص22.

[144]. قجالي، د. مراد، مرابطين، سفيان، المرجع السابق، ص698.

[145]. سويلم، د. محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص 1155.

[146]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص21.

يدور التكييف القانوني لجائحة كورونا بين نظريتي القوة القاهرة والظرف الطارئ وأحياناً لا تنطبق عليه أي من النظريتين، إذا انعدم تأثيره على بعض العقود والتكييف القانوني لا يخرج عن ثلاث حالات:

أولاً: اعتبار فيروس كورونا قوة قاهرة:-

وذلك بالنسبة للالتزامات التعاقدية التي أصبح من المستحيل تنفيذها بسببه مثل عقود النقل الجوي والبحري ونقل البضائع ومناسك العمرة وهناك الكثير من العقود التي يتمسك أطرافها بالقوة القاهرة سواءً كان ادعائهم صحيحاً أم لا بهدف التخلص من الالتزامات التي فرضها عليهم العقد، وقد لجأت العديد من الدول كالصين مثلاً إلى مساعدة مواطنيها في العقود الدولية والداخلية من خلال تبني فكرة مستحدثة تسمي "شهادة القوة القاهرة" وهي شهادات تمنحها السلطات الإدارية المختصة في الدولة وتساعد هذه الشهادة المدين في إثبات أن الجائحة كانت له قوة قاهرة استحال معها تنفيذ التزامه[147] .

ثانياً: اعتبار فيروس كورونا ظرف طارئ:-

وذلك بالنسبة للالتزامات التعاقدية التي أصبح تنفيذها مرهقاً وتُلحق بالمدين خسارة فادحة.[148]

ثالثاً: انعدام تأثير فيروس كورونا :-

وذلك في الدول والمدن التي لم تتأثر بالفيروس ولم تحدث فيها حالات طوارىء أو إغلاق حدود ومنع تجول أو في الدول التي أصابها الفيروس ولكنه لم يؤثر على بعض العقود، حيث قرر القضاء الفرنسي أن إعطاء صفة الوباء والكارثة بالنسبة لحدث ما من قبل السلطات المختصة لا

[147].يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص18.

[148]. يونس، د. عمرو خضر ، المرجع السابق، ص19.

يعني بالضرورة أنه يعتبر قوة قاهرة بالنسبة لبعض الالتزامات التعاقدية فالالتزامات التعاقدية التي لم تتأثر بالفيروس تبقى واجبة التنفيذ وبرضا المدين، فإذا لم يقم بذلك طواعيةً جاز للدائن إجباره على التنفيذ العيني إذا كان ممكناً، أو التعويض عن عدم التنفيذ أو إلزامه بهما معاً[149] وفي كل الأحوال فإن العقود التي يجوز المطالبة بتعديل الالتزامات العقدية بها سواءً كانت ظرفاً طارئاً أو قوة قاهرة هي العقود التي أبرمت قبل ظهور الجائحة وكانت مرتبطة بالمناطق التي ظهرت بها، أما العقود التي أبرمت بعد ظهور الجائحة فلا يمكن بأي حال الاستفادة من القوة القاهرة أو الظرف الطارئ، لأن الإعلان عنها بأنها جائحة يجعلها متوقعه، أما العقود التي أبرمت وكانت بعيدة عن منطقة الجائحة وغير مرتبطة بها فيفترض أن لا يحتج المتعاقدون بها لتعديل بنود العقد خصوصاً أن المطارات وطرق النقل قد تأثرت بجائحة كورونا فتكون أمراً متوقعاً عدم القدرة على تنفيذ الالتزامات أو التأخر في تنفيذها. [150]

[149]. يونس، د. عمرو خضر، المرجع السابق، ص19.

[150]. الافتيحات، ياسر عبد الحميد، المرجع السابق، ص 793، 794.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع تكييف جائحة كورونا في ضوء الشريعة والقانون المدني الليبي تم التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:-

1- نظرية الجوائح في الشريعة الإسلامية مستمدة من أحكام مبدأ وضع الجوائح في الفقه الإسلامي وهو مبدأ جاء للنظر في جائحة أضرت بمال محل التزام والتخفيف من آثارها وأضرارها.

2- من الممكن اعتبار فيروس كورونا جائحة في الفقه الإسلامي لانطباق مفهوم الجائحة عليه فنظرية الجوائح تعتبر أحدى تطبيقات الضرورة الشرعية التي اختص الفقهاء بتفصيل أحكامها.

3- لا يمكن إطلاق وصف القوة القاهرة أو الظرف الطارئ على حادث استثنائي كجائحة كورونا بالنسبة لكل الالتزامات العقدية بل يخضع كل التزام تعاقدي بعينه لهذا الحادث، فالحادث الاستثنائي قد يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً وقد يجعله مرهقاً لا مستحيلاً ومرّد ذلك كله إلى السلطة التقديرية للقاضي.

4- في بيان علاقة نظرية الجوائح بالقوة القاهرة يظهر لنا أن الجوائح يمكن أن تكون من قبيل القوة القاهرة في بعض الحالات إذا ما أدت إلى إتلاف محل الالتزام واستحالة تنفيذه كريح أصابت زرع فأهلكته وأما القوة القاهرة قد تكون حوادث أخرى ليست من قبيل الجوائح.

5- في بيان علاقة نظرية الجوائح بنظرية الظروف الطارئة يتبين لنا أن الجوائح هي بمثابة ظروف طارئة من ناحية أخرى هناك حالات لنظرية الظروف الطارئة لا تعد من قبيل الجوائح كإرتفاع الأسعار إرتفاعاً فاحشاً غير متوقع، فهناك تداخل بين النظريتين فالجائحة المتعلقة بالالتزامات المالية هي احدى تطبيقات الظروف الطارئة.

ثانياً: التوصيات:-

1- ضرورة قيام فقهاء الشريعة والقانون بإدخال نظرية الجوائح في القوانين المدنية وخاصة أنها نظرية متكاملة تقدم الكثير من الحلول.

2-منح (شهادة القوة القاهرة) التي اخذت بها الدول الاقتصادية الكبرى كالصين وامريكا، حيث قامت بإعطاء هذه الشهادات للشركات الدولية في مجالات مختلفة من اجل اعفائها من التزاماتها العقدية التي لم تعد تستطيع الوفاء بها بسبب استحالة تنفيذها في ظل جائحة كورونا.

٣- على الباحثين في مجالات القانون المختلفة الاهتمام بدراسة الابعاد القانونية لجائحة كورونا، من حيث تداعياتها وتأثيرها على مختلف العقود.

قائمة المراجع:-

أولاً: الكتب العامة والخاصة:-

1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.

2- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد، المُغني، دار عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 1997، الجزء الرابع.

3- ابن عرفة، محمد الورغمي التونسي، المختصر الفقهي، الطبعة الأولى، 2015.

4- الأزهري، د. محمد علي البدوي، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، د.ط، 2018، الجزء الأول.

5- البخاري، كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، باب البيوع.

6- الترمذي، مشكاة النبوة، د.ت، د.ط.

7- السنهوري، د. عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1981، الجزء الأول.

8- الصادق، د. نزيه محمد، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 2002، الجزء الأول.

9- عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

ثانياً: الرسائل الجامعية:-

1- الصالح، نوار السادات، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي والقانون، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، 2019.

2- المطيرات، عادل مبارك، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظرية الظروف الطارئة والضرورة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم، جامعة القاهرة، 2001.

3- بكرار نجمة، بلعجات، قوقو، نظرية الظروف الطارئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميزة، 2015.

4- ديداني، بومدين، أهمية التكيف الفقهي والقانوني للوقائع، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران، د.ت.

5- عويشات، سمية، ذباح، ياسمينة، نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بومضياف، 2020.

6- عويضات، نزار أحمد، أثر العذر والجائحة على عقدي البيع والإجارة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003.

7- هزرشي، عبد الرحمن، أثر العذر والجوائح على الالتزامات العقدية في الفقه الإسلامي والقانوني المدني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2006.

ثالثاً: البحوث والمقالات:-

1- أبو الذهب، د. حسين بن سالم، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 8، العدد 91، 2011.

2- اجبودة، د. الحبيب خليفة، القوة القاهرة بين القانون المدني الليبي وعقد الفيديك Fidic، المجلة الجامعة، العدد 6، 2014.

3- الافتيحات، ياسر عبد الحميد، جائحة فيروس كورونا وأثرها على تنفيذ الالتزامات العقدية، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد 6، 2020.

4- المطر، عنادل، مدى اعتبار كورونا قوة قاهرة على العقود الملزمة لجانبين والآثار المترتبة عليها، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد 2، 2021.

5- المري، عايض راشد، الآثار القانونية لفيروس كورونا على العقود التجارية، مجلة روح القوانين، العدد 88، د.ت.

6- بوخالفي، آمال، بركاني، أم نائل، نظرية الجوائح في الفقه الإسلامي، فيروس كورونا (كوفيد 19) انموذجًا، مجلة الشهاب، المجلد 7، العدد 1، 2021م.

7- بوضاية، مراد، العقود المالية وأزمة كورونا، مجلة بيت المشورة، العدد 13، 2020.

8- بّداع، محمد الحبيب، عبد العزيز، علي إبراهيم، تأثير الحوادث الاستثنائية على العقود، جائحة كورونا نموذجاً، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، 2020.

9- شليبك، د. أحمد الصويعي، نظرية الظروف الطارئة، المجلة الأردنية، العدد 2، 2007.

10- سليم، د. محمد محي الدين، ماهية الجائحة في الشريعة الإسلامية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2020.

11- سويلم، د. محمد محمد أحمد، سلطة القاضي في تطويع العقد في ظل جائحة كورونا في القانون المدني والفقه الإسلامي، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 22، العدد 2، 2020.

12- عبد السلام، هدى حسن صديق، أحكام الجائحة في الفقه الإسلامي، كورونا نموذجاً، المجلة العلمية، العدد 33، 2021.

13- عطية، مريم بوزيان، أثر القواعد المقاصدية الدالة على حفظ النفس، في التكييف الفقهي، لنوازل كورونا، مجلة البحوث، العدد 35، 2020.

14- طوبال، كتيبة، مشروعية التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي ومدى شموليته لأضرار الكوارث الطبيعية – فيروس كورونا نموذجاً – مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 2، 2021.

15- قجالي، مراد، مرابطين، سفيان، مستقبل تنفيذ الالتزامات العقدية في ظل الظروف الاستثنائية لفيروس كورونا، المجلة الجزائرية، العدد 2، 2021.

16- قندوز، د. عبد الكريم أحمد، دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، ، معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 3، 2020.

17- كسال، سامية، تبعات جائحة كورونا على تنفيذ الالتزامات والعقود، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، 2021.

18- ماضي، د. عبد اللطيف عبد الحميد، امهيدي، محمد امهيدي، الآثار القانونية لجائحة كورونا على تنفيذ العقد الإداري في القانون الليبي، مجلة دراسات قانونية، العدد 28، 2020.

19- منصور، جلطي، الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية، مجلة جامعة الجزائر، المجلد 34، عدد خاص، 2020.

20- يونس، د. عمرو خضر، جائحة كورونا وأثرها على الالتزامات التعاقدية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية، المجلد 29، العدد 3، 2021.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:-

منظمة الصحة العالمية www.who.int/ar